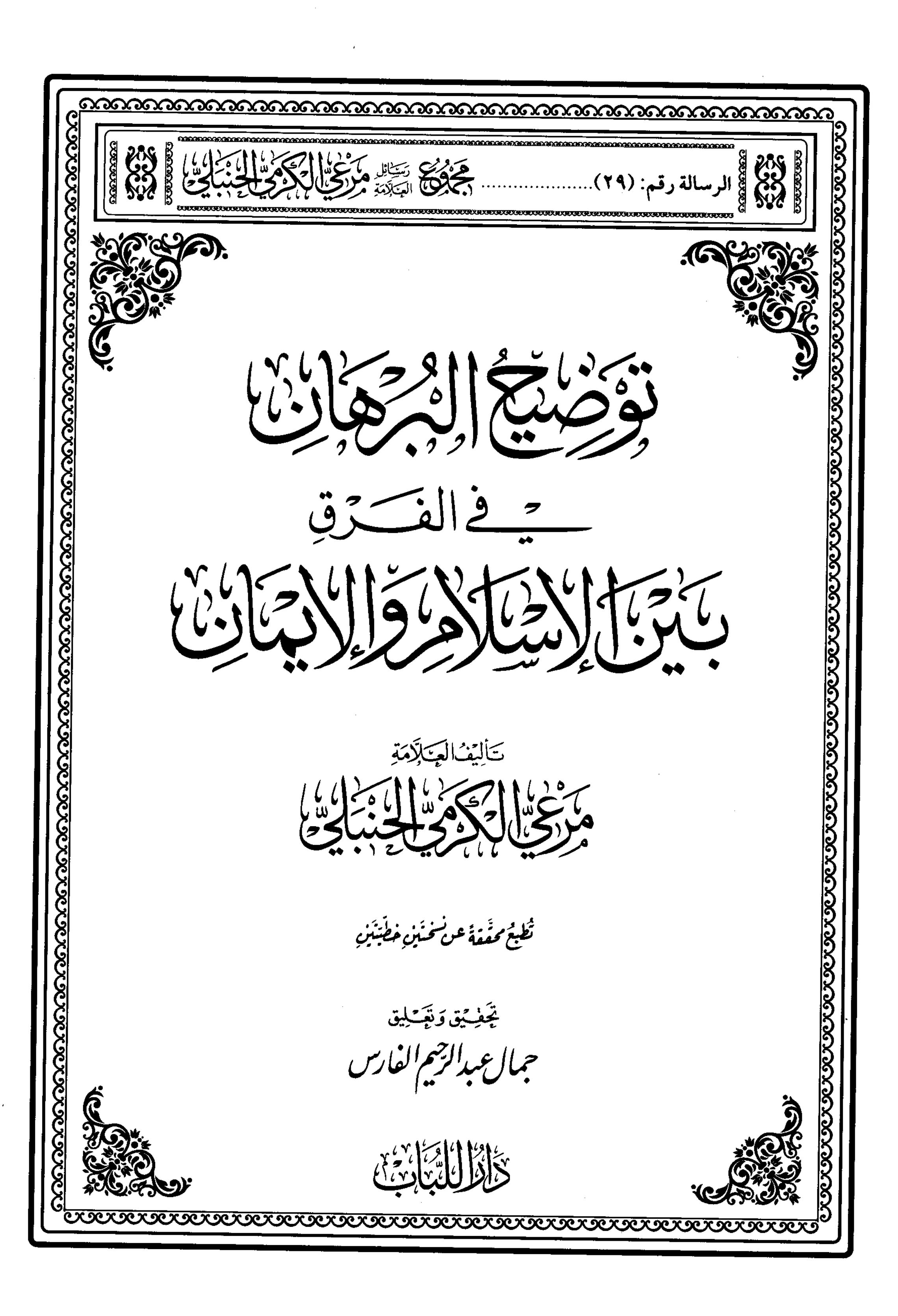


مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي
الرسالة رقم: (٢٩)

توضيح البرهان في الفرق بين الإسلام والإيمان

تأليف العلامة

مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسختين خطيتين

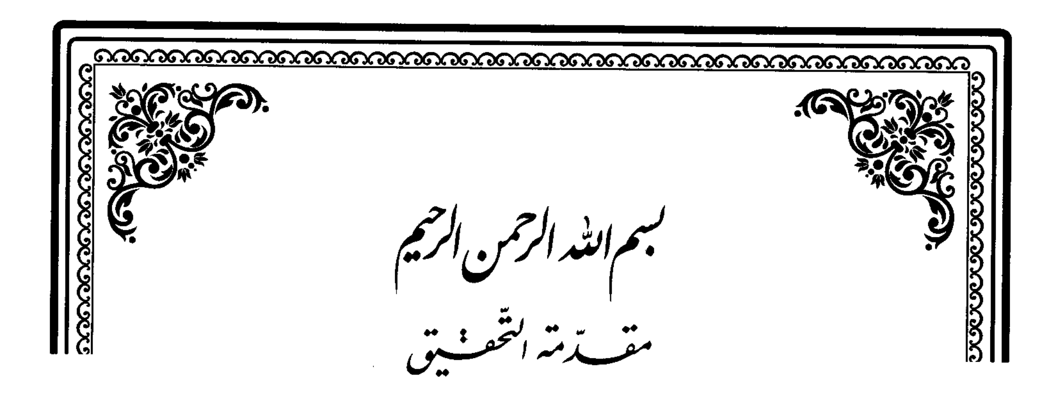
تحقيق وتعليق

جمال عبد الرحيم الفارس

دار اللباب

المكتبة الظاهرية (ظ)

مكتبة لا له لي (ل)



الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

وبعد: فإنَّ مسائلَ الإيمانِ ومباحثَه مِن الموضوعاتِ المهمَّة الَّتي شغلَتِ الأئمَّةَ والعلماءَ، ولهم فيها أقوالٌ كثيرةٌ منثورةٌ في الكتبِ، وبعضُ العلماءِ لأهميَّة الموضوع خصَّه بكتابٍ أو رسالةٍ، ومِنْ بينِ هؤلاءِ مصنِّفُ هذه الرِّسالة الموجَزة: الشَّيخُ مَرعيٌّ الكَرميُّ رحمه الله.

ففي هذه الصفحات يناقشُ المصنِّف مسائلَ مِنْ أجلِّ مسائلِ الإيمانِ، وهي:

- الفرقُ بينَ الإسلامِ والإيمانِ.
- اشتراطُ النُّطقِ بالشَّهادتَيْنِ في صحَّةِ الإيمانِ.
- زيادةُ الإيمانِ ونقصانُه.
- صِحَّةُ إيمانِ المقلِّدِ.

فذكرَ المصنِّفُ هذه المسائلَ، ونقلَ كلامَ العلماءِ السَّابقين فيها، وناقشَهم، وحقَّق القولَ في هذه المسائلِ، ثمَّ إنَّه لم يتوانَ عن نقدِ كبارِ العلماءِ، إلى جانبِ ترجيحِ قولٍ في بعضِ المسائلِ غير القولِ المشهورِ، وذكرِ أدلَّتهُ

وحُجَجه، فقد رجَّحَ القولَ بزيادةِ الإيمانِ القَلْبيِّ، إضافةً إلى القول المشهورِ بزيادةِ الإيمانِ العمليِّ والقَوليِّ.

ولم ينسَ المصنِّفُ أن يستثمرَ هذه المباحثَ بتوجيهِ نصيحةٍ لقارئي كتابِه بالحرص على زيادة الإيمان، وترك الشَّهوات، واغتنام الأوقات.

وجعل خاتمة كتابه مبحثًا من مباحث العقيدة، وهي إيمان المقلِّدِ، وحرَّرَ موضِعَ الخلافِ فيه.

فدونكَ ـ أيُّها القارئ ـ هذه المباحثَ والنِّقاشاتِ والتَّحقيقاتِ، الَّتي قالَ عنها مصنِّفُها في هذه الرِّسالة: «فتأمَّلْ تحقيقاتٍ لا تراهَا مسطورةً في غيرِ هذا الكتابِ، بلْ هوَ ممَّا فتَحَ بها عَلى عَبدِهِ الفَتَّاحُ الوهَّابُ».

وقد اعتمدنا في نَشْرِها على نسخَتَيْن خَطِّيَّتَيْن هما:

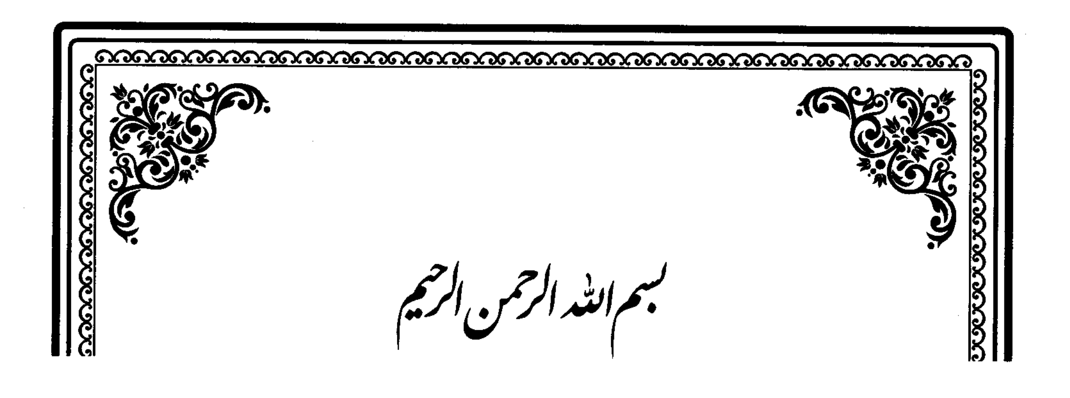
الأولى: نسخة المكتبة الظَّاهرية، ورمزنا لها بـ (ظ)، **والثانية**: نسخة لا له لي، ورمزنا لها بـ (ل).

وقمْنا بإضافةِ بعضِ العناوينِ لزيادةِ التَّوضيح، وجعلناها بين معكوفتين.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨].

المحقق

***



الحمدُ للهِ الذِي أرشدَنا للإسلامِ والإيمانِ[1]، وحبَانا بمزِيدِ الإحسَانِ والعِرفانِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مَن نسخَتْ شريعَتُهُ الشَّرائعَ والأديانَ، وعَلى آلِهِ وأصحابِهِ ذوِي الإيقانِ والإتقانِ، ما تزايدَ إيمانُ ذوِي العِرفانِ.

وبعدُ:

فيَقولُ الفقيرُ[2] مَرعيُّ بنُ يوسُفَ[3] الحنبليُّ المقدسِيُّ[4]: هذِهِ كلماتٌ عَلى سبيلِ التَّلخِيصِ والاختِصارِ، تتعلَّقُ بالكَلامِ عَلى الإسلامِ والإيمانِ، وما قالَهُ الأئمَّةُ الأخيارُ، فأقولُ وباللهِ المستعانُ ومنهُ أرجُو العفوَ والغُفرانَ:

اختلَفَ العلماءُ الأئمَّةُ ومصابِيحُ الأُمَّةِ في الإيمانِ والإسْلامِ، وعمُومِهما وخُصوصِهِما، وهلِ الأعمالُ مِنَ الإيمانِ أو لا؟ وهلِ الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ أو لا؟ وهلْ إيمانُ المقلِّدِ صحيحٌ أو لا؟ وقدْ أكثَرَ العلماءُ مِنَ[5] المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ

---

(١) «الحمد لله الذي أرشدنا للإسلام والإيمان» ليس في (ظ).

(٢) في (ل): «الحقير».

(٣) «بن يوسف» من (ل).

(٤) «المقدسي» من (ل).

(٥) «من» من (ل).

القولَ في ذلِكَ، وسنَذكُرُ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالى بعضَ ألفاظٍ مِن مُتفرِّقاتِ كلامِهِمْ، يحصُلُ بها المقصُودُ مِن ذلكَ، معَ زياداتٍ كثيرَةٍ.

***

[نقلُ أقوالِ العلماءِ في الإسلامِ والإيمانِ والفرقِ بينَهما]

قالَ الإمامُ الحافِظُ الفقيهُ أبو سُليمانَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ تَعالى في[1] كتابِهِ «معالم السنَنِ»: ما أكثَرَ ما يغلَطُ الناسُ في هذِهِ المسألَةِ، فأمَّا الزُّهريُّ فقالَ: الإسلامُ الكلمَةُ، والإيمانُ العمَلُ، واحتَجَّ بالآيةِ - يعني قولَهُ تَعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] - وذهَبَ غيرُهُ إلى أنَّ الإسلامَ والإيمانَ شيءٌ واحِدٌ، واحتَجَّ بقولِهِ تَعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦][2].

قالَ الخطَّابيُّ: وقدْ تكلَّمَ في هذا البابِ رجلانِ[3] مِن كبارِ أهلِ العلمِ، وصارَ كلُّ واحدٍ منهُمْ إلى قولٍ مِن هذَينِ، وردَّ الآخِرُ مِنهُما علَى المتقدِّمِ، وصنَّفَ عليهِ كِتابًا يبلُغُ عدَدُ أوراقِهِ المئتَينِ.

قالَ الخطابيُّ: والصَّحيحُ مِن ذلكَ أنْ يقيَّدَ الكلامُ في هذا ولا يُطلَقَ، وذلكَ أنَّ المسلِمَ قدْ يكُونُ مُؤمنًا في بعضِ الأحوالِ ولا يكُونُ مُؤمنًا في بعضِها، والمؤمِنُ مُسلمٌ في جميعِ الأحوالِ، فكلُّ مؤمنٍ مُسلمٌ، وليسَ كلُّ مسلمٍ مُؤمِنًا، وإذا جعلْتَ الأمرَ علَى هذا استقَامَ لكَ تأويلُ الآياتِ، واعتدَلَ القَولُ فيها، ولم يختلِفْ شيءٌ مِنها.

---

(١) «في» ليس في (ل).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٥).

(٣) في النسختين: «أجلات»، والمثبت من «معالم السنن».

وأصلُ الإيمانِ التَّصدِيقُ، وأصلُ الإسلامِ الاستسلامُ والانقيادُ، فقَدْ يكُونُ المرءُ مُستسلِمًا في الظَّاهِرِ غيرَ مُنقادٍ في الباطنِ، وقدْ يكُونُ صادِقًا في الباطنِ غَيرَ مُنقادٍ في الظَّاهرِ(١).

وقالَ الخطَّابيُّ أيضًا في قولِهِ ﷺ: «الإيمانُ بضْعٌ وسبعُونَ شعبةً»(٢): في هذا الحديثِ بيانُ أنَّ الإيمانَ الشَّرعيَّ اسمٌ لمعْنىً ذي شُعبٍ وأجزاءٍ، ولهُ أدْنى وأعلَى، فالاسمُ يتعلَّقُ ببعْضِها كما يتعلَّقُ بكُلِّها، والحقيقَةُ تقتَضِي جميعَ شُعَبِهِ وتستَوفي جُملةَ أجزائِهِ، كالصَّلاةِ الشرعيَّةِ لها شُعَبٌ وأجزاءٌ، والاسمُ يتعلَّقُ ببعْضِها، والحقِيقَةُ تقتَضِي جميعَ أجزائِها وتستَوفِيها، ويدُلُّ عليهِ قولُهُ ﷺ: «الحياءُ شُعبةٌ منَ الإيمانِ»(٣)، وفيهِ إثباتُ التَّفاضُلِ في الإيمانِ، وتبايُنُ المؤمِنِ في درجاتِهِ. هذا آخرُ كلامِ الخطَّابيِّ(٤).

وقالَ الشَّيخُ أبو عَمرِو بنُ الصَّلاحِ رحمَهُ اللهُ: قولُهُ ﷺ: «الإسلامُ أنْ تشهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسُولُ اللهِ، وتُقيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتيَ الزَّكاةَ، وتصومَ رمَضانَ، وتحُجَّ البيتَ إنِ استطَعْتَ إليهِ سَبيلًا، والإيمانُ أنْ تُؤمنَ باللهِ ومَلائكَتِهِ وكُتبِهِ ورسلِهِ واليومِ الآخِرِ، وتؤمِنَ بالقدَرِ خيرِهِ وشرِّهِ»(٥).

قالَ: هذا بيانُ أصْلِ الإيمانِ، وهوَ التَّصديقُ الباطِنُ، وبيانُ أصلِ الإسلامِ، وهوَ

---

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٥).

(٢) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هو تتمة الحديث السابق.

(٤) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣١٢).

(٥) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

الاستِسْلامُ والانقيادُ الظَّاهرُ، وحكمُ الإسلامِ[١] في الظَّاهِرِ ثبَتَ بالشَّهادَتينِ، وإنَّما أضافَ إليهِما الصَّلاةَ والصَّومَ والزَّكاةَ والحجَّ لكونِها أظهرَ شعائرِ الإسْلامِ وأعظَمَها، وبقِيامِهِ بها يتِمُّ استسلامُهُ[٢]، وتركُهُ لها يُشعِرُ بانحلالِ قيدِ انقِيادِهِ أو اختِلالِهِ[٣].

ثمَّ إنَّ اسمَ الإيمانِ يتناوَلُ ما فُسِّرَ بهِ الإسلامُ في هذا الحديثِ وسائر الطَّاعاتِ؛ لكونِها ثمراتِ التَّصدِيقِ الباطِنِ الَّذي هو أصْلُ الإيمانَ، ومُقوِّياتٌ ومُتمِّماتٌ وحافظاتٌ لهُ، ولهذا فسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الإيمانَ في حديثِ وفدِ عبدِ القيسِ بالشَّهادَتينِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ وصومِ رمضَانَ وإعطاءِ الخُمُسِ منَ المغنَمِ[٤].

ولهذا لا يقَعُ اسمُ المؤمِنِ المطلَقِ عَلى منِ ارتكَبَ كبيرةً، أو ترَكَ فريضَةً؛ لأنَّ اسمَ الشَّيءِ مُطلَقًا يقَعُ عَلى الكامِلِ منهُ، ولا يُستعمَلُ في النَّاقصِ ظَاهرًا إلَّا بقيدٍ، ولذلِكَ جازَ إطلاقُ نفيهِ عنهُ في قولِهِ ﷺ: «لا يسرِقُ السَّارِقُ حينَ يسرِقُ وهوَ مؤمنٌ»[٥].

واسمُ الإسْلامِ يتنَاولُ أيضًا ما هوَ أصلُ الإيمانِ، وهوَ التَّصدِيقُ الباطِنُ، ويتناوَلُ أيضًا الطَّاعاتِ، فإنَّ ذلِكَ كلَّهُ استِسلامٌ.

قالَ: فخرَجَ بما[٦] ذكرنَاهُ وحقَّقناهُ أنَّ الإيمانَ والإسلامَ يجتمِعانِ ويفترِقانِ،

---

(١) «وهو الاستسلام والانقياد الظاهر، وحكم الإسلام» سقط من (ل).

(٢) في (ظ): «الاستسلام».

(٣) في (ل): «اختلافه».

(٤) رواه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) في (ظ): «بذلك ما»، وفي «صيانة صحيح مسلم» و«شرح مسلم للنووي»: «مما».

وأنَّ كلَّ مُؤمنٍ مُسلمٌ، وليسَ كلُّ مسلِمٍ مُؤمِنًا، فهذا تحقِيقٌ فاقَ(١) بالتَّوفيقِ بينَ مُتفرِّقاتِ نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ الوارِدةِ في الإيمانِ والإسلامِ الَّتي طالَما غَلِطَ فيهِ الخائضُونَ، وما حقَّقناهُ مِن ذلِكَ مُوافِقٌ لمذهَبِ جماهِيرِ العُلماءِ مِن أهلِ الحدِيثِ وغيرِهمْ، هذا آخرُ كلامِ الإمامِ ابنِ الصَّلاحِ(٢).

وقالَ الإمامُ أبو محمَّدٍ الحسينُ البغويُّ في حديثِ سُؤالِ جِبريلَ ﷺ عنِ الإيمانِ والإسْلامِ وجوابِهِ قالَ: جعَلَ النَّبيُّ ﷺ الإسْلامَ اسمًا لِمَا ظهَرَ مِنَ الأعمالِ، وجعلَ الإيمانَ اسمًا لِمَا بطنَ مِنَ الاعتِقادِ، وليسَ ذلكَ(٣) لأنَّ الأعمالَ ليسَتْ منَ الإيمانِ، أو التَّصديقَ بالقَلبِ ليسَ منَ الإسْلامِ، بلْ ذلِكَ تفصِيلٌ بجملَةٍ هيَ كلُّها شيءٌ واحِدٌ، وجِماعُها الدِّينُ، ولذلِكَ قالَ النَّبيُّ ﷺ: «ذاكَ جِبريلُ أتاكُمْ ليُعلِّمكُمْ دينكُمْ»(٤).

والتَّصدِيقُ والعمَلُ يتناوَلُهما اسُم الإيمانِ والإسلامِ جَمِيعًا، يدلُّ عليهِ قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وأخبرَ سُبحانَهُ وتَعالى أنَّ الدِّينَ الَّذي رضِيَهُ وقبِلَهُ مِنْ عبادِهِ هوَ الإسلامُ، ولا يكُونُ الدِّينُ في محلِّ القَبولِ والرِّضا إلَّا بانضِمامِ التَّصدِيقِ إلى العمَلِ. هذا كلامُ البَغوِيِّ(٥).

---

(١) في «صيانة صحيح مسلم»: «واف»، وفي «شرح مسلم للنووي»: «وافر».

(٢) انظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (١/ ١٣٥)، و«شرح مسلم للنووي» (١/ ١٤٨).

(٣) في (ل): «كذلك».

(٤) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٥) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٠).

وقالَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ[١] بنُ إسماعِيلَ التَّيميُّ[٢] الأَصبهانيُّ[٣] في «شرحِ صحيحِ مُسلمٍ»[٤]: الإيمانُ في اللغَةِ هوَ التَّصديقُ، وفي لسانِ الشَّرعِ هوَ التَّصديقُ بالقلبِ، والعمَلُ بالأركانِ، قالَ: فالخلافُ في هَذا على التَّحقيقِ إنَّما هوَ في المصدِّقِ بقلبِهِ إذا لمْ يجمَعْ إلى تصدِيقهِ العمَلَ بموجبِ الإيمانِ هَلْ يُسمَّى مُؤمِنًا مُطلَقًا أم لا؟ والمختَارُ عِندَنا أنَّهُ لا يُسمَّى بهِ، قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يزنِي الزَّاني حينَ يزْني وهوَ مُؤمنٌ»[٥]، لأنَّهُ لمْ يعمَلْ بموجبِ الإيمانِ فيسْتَحقُّ هذا الإطلاقَ. انتَهى[٦].

وقالَ الإمامُ أبو الحسَنِ ابنُ بطَّالٍ المالكِيُّ المغربيُّ في «شرحِ صحِيحِ البخارِيِّ»: المعنى الَّذِي يستحِقُّ بهِ العبدُ المدحَ والولايَةَ مِنَ المؤمنينَ هوَ إتيانُهُ بأمورٍ ثلاثةٍ:

---

(١) «محمد» من (ظ).

(٢) في النسختين وكذا «شرح مسلم»: «التميمي»، والصواب المثبت كما في مصادر ترجمته.

(٣) الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني: ولد نحو سنة (٥٠٠)، ونشأ فصار إمامًا في العلوم كلها، حتى ما كان يتقدمه كبير أحد في وقته في الفصاحة والبيان والذكاء والفهم، ثم اخترمته المنية بهمذان في سنة (٥٢٦)، وكان والده يروي عنه إجازة، وكان شديد الفقد عليه، وأبوه الحافظ شيخ الإسلام المعروف بقوام السنة، صاحب «الترغيب والترهيب» وغيره من المؤلفات. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٦/ ٣٧٢)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٧٧) كلاهما للذهبي.

(٤) كان قد شرع في شرح الصحيحين، لكنه توفي، فأتمهما بعده أبوه، وشرحه على مسلم ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٥)، والباباني في «هدية العارفين» (١/ ٢١١) دون ذكر اسمه، وذكر النووي وابن حجر اسم الكتاب: «التحرير في شرح مسلم»، وقد نقلا منه في أكثر من موضع. وانظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٧٤).

(٥) رواه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٦).

التَّصدِيقِ بالقلبِ، والإقرارِ باللِّسانِ، والعملِ بالأركانِ[١]، وذلِكَ أنَّهُ لا خِلافَ بينَ الجمِيعِ أنَّهُ لو أقرَّ وعمِلَ عَلى غيرِ علمٍ منهُ ومعرفةٍ بربِّهِ لا يستحِقُّ اسمَ مؤمنٍ، ولو عرفَهُ وعمِلَ[٢] وجحَدَ بلسَانهِ وكذَّب ما[٣] عرفَ منَ التَّوحيدِ لا يستحِقُّ اسمَ مؤمنٍ، وكذلكَ إذا أقرَّ باللهِ تَعالى وبرسُلهِ صَلواتُ اللهِ عليهِمْ أجمعِينَ، ولم يعملْ[٤] بالفرائضِ لا يُسمَّى مُؤمِنًا بالإطلاقِ، وإنْ كانَ في كلامِ العرَبِ يُسمَّى مُؤمنًا بالتَّصديقِ[٥]، فذلكَ غيرُ مستَحقٍّ في كلامِ اللهِ؛ لقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، فأخبرَ سُبحانَهُ وتَعالى أنَّ المؤمِنَ مَن كانتْ هذِهِ صِفتُهُ، انتَهى[٦].

وقالَ المهلَّبُ[٧]: الإسلامُ عَلَى الحقيقَةِ هوَ الإيمانُ الذِي هوَ عقْدُ قلبٍ

(١) في (ظ): «بالجوارح».

(٢) «على غير علم منه ومعرفة بربِّه لا يستحقُّ اسم مؤمن، ولو عرفه وعمِلَ» سقط من (ل).

(٣) في (ل): «بما».

(٤) في (ل): «يعلم».

(٥) كذا في النسختين و«شرح النووي على مسلم»، وفي «شرح صحيح البخاري» لابن بطال: «يسمى بالتصديق مؤمنًا».

(٦) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٨).

(٧) المهلب: أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة التميمي، من أهل العلم الراسخين فيه. المتفننين في الفقه والحديث والعبارة، والنظر، وله كلام في شرح «الموطأ» وفي شرح «صحيح البخاري»، مات بالأندلس بعد العشرين وأربع مئة. انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٨/ ٣٥)، و«بغية الملتمس» للضبي (ص٤٧١)، و«جمهرة تراجم الفقهاء المالكية» لقاسم علي سعد (٣/ ١٢٧٦).

المصـدِّقِ لإقـرارِ اللِّسـانِ الـذِي لا ينفعُ عنـدَ اللهِ تَعَالـى غيـرُهُ، انتَهى[١].

هذا حاصِلُ ما قالَهُ هؤلاءِ الأئمةُ، ونقلَهُ الإمامُ النَّووِيُّ عنهُمْ في «شرحهِ عَلى صحيحِ مُسلمٍ» ولمْ يتعقَّبهُمْ بشيءٍ[٢].

***

[تحقيقُ القولِ في مسألةِ الإيمانِ والإسلامِ عندَ المصنِّف]

وأنـا أقـولُ بتوفِيـقِ اللهِ عزَّ وجلَّ: كمـا يُؤخَذُ مِن سـوابقِ كلامِ الأئمَّـةِ ولواحقِهِ أنَّ تحقيـقَ هـذِهِ المسـألةِ وتلْخيصَهـا أنَّ الإيمـانَ لغـةً مُطلَـقُ التَّصديـقِ، وشَـرعًا ـ علـى ما صـرَّح[٣] بـهِ الأشـعريَّةُ وأكثَـرُ الأئمَّـةِ ـ هوَ تصدِيـقُ القلـبِ الجـازِمُ[٤] بما عُلِـمَ ضَـرورةً مجيءُ الرَّسـولِ بهِ مِنْ عنـدِ اللهِ، تَفْصِيـلًا فيما عُلمَ تفصِيـلًا كالتَّوحيدِ والنُّبـوَّةِ، والبعـثِ والجزاءِ وافتراضِ الصَّلـواتِ الخمسِ والـزَّكاةِ والصِّيامِ والحجِّ، أو إجمـالًا فيمَا عُلـمَ إجمالًا.

والمرادُ بِتصديقِ القلبِ بذلِكَ: إذعانُهُ وقَبولُهُ لهُ والتَّكليفُ بهِ، وإنْ كانَ مِنَ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ دونَ الأفعالِ الاختياريَّةِ، إنَّما هوَ بالتَّكليفِ بأسبابِهِ، كإلقاءِ الذِّهنِ وصرْفِ النَّظَرِ وتوجِيهِ الحواسِّ ورفعِ الموانِعِ.

والَّذِي يدلُّ عَلى أنَّ الإيمانَ هوَ التَّصديقُ وحدَهُ: أنَّهُ تَعَالى أضافَ الإيمانَ إلى القلبِ، فقالَ سُبحانَهُ: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ

---

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٨)، و«شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٧).

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٤٦ ـ ١٤٧).

(٣) في (ل): «كما صرح».

(٤) «الجازم» من (ظ).

بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وعطَفَ عليهِ العمَلَ الصالحَ في عِدَّةِ مواضِعَ، كما في قولِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقرَنهُ بالمعاصِي فقالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وأمَّـا الإسـلامُ لغـةً: فهـوَ مطلَـقُ الاستسـلامِ والانقيادِ، وشـرعًا: الاستِسـلامُ والانقيـادُ لامتثـالِ أوامـرِ اللهِ واجتنـابُ نواهِيهِ.

وعَلَى هذا فهوَ أعمالُ الجوارِحِ مِنَ الطَّاعاتِ كالتَّلفُّظِ بالشَّهادَتينِ والصَّلاةِ والزَّكاةِ والحجِّ وغيرِ ذلِكَ، ولهذا فسَّرَهُ النَّبيُّ ﷺ لَمَّا سألَهُ جِبريلُ عنهُ بقَولِهِ: «أنْ تشهَدَ أنْ لا إلَهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شرِيكَ لهُ، وأنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكاةَ، وتحُجَّ البيتَ إنِ استطعْتَ إليهِ سَبِيلًا»(١).

فثبَتَ بهذا تغايُرُ مَفهُومِهما لغةً وشرعًا، ومِن ثَمَّ صحَّ إثباتُ أحَدِهما وسَلبُ(٢) الآخرِ، فقالَ سبحانَهُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

وسـاغَ عطـفُ أحدِهما على الآخـرِ، فقالَ تعالـى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]؛ نظـرًا لمعناهُمـا اللُّغويَّيـنِ ومفهُومِهمـا الشَّـرْعِيَّيْنِ، ولذلِـكَ ذَكَـرَ سـبحانَهُ الصَّدقَـةَ والصَّـومَ وغيرَهُمـا بعدَهمـا بطريـقِ العطـفِ، مـعَ الإجمـاعِ عَلـى عـدمِ خُروجِهمـا عـنِ الإسـلامِ والإيمـانِ.

---

(١) رواه مسلم (٨) من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) في (ظ): «إثباتهما ونفي».

واعلَمْ أنَّ أعمالَ الجوارحِ الَّتي هيَ الإسلامُ لا يُعتدُّ بها بحسْبِ حقيقَةِ الحالِ[١] وباطنِ الشَّرعِ، ولا تُعتَبرُ في الخروجِ عَنْ عُهدةِ التَّكليفِ بالإسلامِ إلَّا معَ الإيمانِ، وهوَ التَّصدِيقُ المذكُورُ، فهوَ شرطٌ للاعتِدادِ بالعباداتِ، فلا ينفكُّ بحسْبِ الحقيقَةِ الإسلامُ المعتبَرُ عَنِ الإيمانِ، وإنْ كانَ الإيمانُ المعتبرُ قدْ ينفَكُّ عنهُ، كمَنِ اخترمتْهُ المنيَّةُ قبلَ اتِّساعِ[٢] وقتِ التَّلفُّظِ بالشَّهادتَينِ إجماعًا، ولا التفاتَ لمَنْ شذَّ، أو بعدَ الاتِّساعِ وإنْ لمْ يتلفَّظْ عَلى الرَّاجِحِ كما سيأتي.

إذا فهِمْتَ هذا التَّحقيقَ علِمْتَ أنَّهُ لا يلزَمُ مِنَ الإيمانِ الإسلامُ، ولا مِن مطلقِ الإسلامِ الإيمانُ.

***

[نقدُ قولِ الأئمَّةِ في قولِهم: كلُّ مؤمنٍ مسلمٌ، وليس كل مسلم مؤمنًا]

وقولُ الأئمةِ فيما مرَّ: أنَّ كلَّ مؤمنٍ مُسلِمٌ، وليسَ كلُّ مسلمٍ مُؤمنًا، لا يخلُو إمَّا أنْ يُريدُوا بالنَّظرِ إلى ما عندَ اللهِ سبحانَهُ، أو بالنَّظَرِ إلى المعْنَى اللُّغوِيِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ، أو بالنَّظرِ إلى ما عندَنا بحسَبِ ظاهرِ الشَّرعِ.

فإنْ أرادُوا بالنَّظَرِ إلى ما عندَ اللهِ فأنتَ قدْ عرفْتَ أنَّ كلَّ إسلامٍ مُعتَبرٍ يستَلزِمُ الإيمانَ، ولا عكْسَ كما مرَّ، وهوَ عكْسُ قولِهِمْ.

وإنْ أرادُوا النَّظرَ إلى المعْنَى اللُّغَوِيِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ فلا تلازُمَ بينَ الإيمانِ والإسلامِ؛ إذْ بينَهُما عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ، يجتَمعانِ في مادَّةٍ، وينفرِدُ كلٌّ

(١) في (ظ): «الأمر».

(٢) «اتساع» من (ظ).

منهُما، فمثالُ اجتِماعُهما: مَنْ آمنَ حقًّا بقلبِهِ[١] وعملَ الطَّاعاتِ بجوارحِهِ، كأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، فهذا مؤمِنٌ مسلِمٌ.

ومثالُ انفرادِ الإسلامِ عنِ الإيمَانِ: مَن عمِلَ بجوارِحهِ، ولمْ يُصدِّقْ بقلبِهِ، كالمنافِقينَ في عَهدِهِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، والزَّنادِقةِ المعروفِيْنَ في زَمانِنا بالملاحدَةِ، فهذا مُسلِمٌ وليسَ بمؤمنٍ.

ومثالُ انفرادِ الإيمانِ عنِ الإسلامِ: مَنْ صدَّقَ بقلبِهِ حقًّا، ولمْ يعمَلْ بجوارحِهِ، ككثيرٍ مِن موحِّدِي العُصاةِ، فهذا مُؤمنٌ وإنْ لمْ ينطِقْ بالشَّهادتَيْنِ، وليسَ بمُسلمٍ لعدَمِ إعمالِ الجوارِحِ، هَذا بالنَّظرِ إلى[٢] المعْنَى اللُّغوِيِّ والمفهُومِ الشَّرعيِّ وإلى ما هوَ الواقعُ للنَّاسِ.

وإنْ أرادُوا بالنَّظرِ إلى ما عِندَنا بحسبِ ظاهرِ الشَّرعِ لزِمَ عدَمُ انفكَاكِ أحدِهما عنِ الآخرِ، فكلُّ مسلِمٍ مُؤمنٌ، وكلُّ مؤمنٍ مسلمٌ؛ لأنَّ الإسلامَ والإيمانَ عندَنا هوَ النُّطقُ بالشَّهادتَيْنِ فقَطْ، فمَنْ أقرَّ بهِما أُجرِيَتْ عليهِ أحكامُ الإسلامِ في الدُّنيا، وحكِمَ بأنَّهُ مؤمنٌ، ولمْ يحكَمْ عليهِ بكفرٍ إلَّا بظهورِ أَمَارَاتِ التَّكذيبِ، كالسُّجودِ اختِيارًا للشَّمسِ، أو الاستخفافِ[٣] بنبيٍّ أو مُصْحَفٍ، وعلى هذا فيكونُ الشَّخصُ مُسلِمًا مؤمنًا فيما بينَنا، كافرًا فيما عندَ اللهِ تَعالى، وعكسُهُ؛ إذ تصديقُ القلبِ أمرٌ باطنٌ لا اطِّلاعَ لنا عليهِ.

ولَمَّا كانَ تصدِيقُ القلبِ أمرًا[٤] باطنًا جعلَهُ الشَّارعُ مَنوطًا بالشَّهادَتَيْنِ، فقالَ

---

(١) «بقلبه» من (ظ).

(٢) «إلى» من (ظ).

(٣) في (ل): «واستخفاف».

(٤) «باطن لا اطِّلاع لنا عليه. ولَمَّا كانَ تصدِيق القلب أمرًا» سقط من (ظ).

ﷺ كما رواهُ الشَّيخَانِ: «أُمِرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهدُوا أنْ لَا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ»[١]، وقالَ لأسامةَ حينَ قتلَ مَنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا الله: «هَلَّا شَقَقْتَ[٢] عَنْ قَلْبِهِ»[٣].

***

فائدةٌ

ذهبَ جمهورُ المحدِّثينَ والمعتزلةُ والخوارجُ إلى أنَّ الإيمانَ مجموعُ ثلاثةِ أمورٍ: اعتقادُ الحقِّ، والإقرارُ بهِ، والعملُ بمقتضَاهُ.

فمَن أخلَّ بالاعتقادِ وحدَهُ فهوَ منافقٌ.

ومَن أخلَّ بالإقرارِ[٤] فهوَ كافرٌ.

ومَن أخلَّ بالعملِ فهوَ فاسقٌ إجماعًا، وكافرٌ عندَ الخوارجِ، وخارجٌ عنِ الإيمانِ غيرُ داخلٍ في الكفرِ عندَ المعتزلَةِ.

والمُرجئةُ قالُوا: الإيمانُ اعتقادٌ ونطقٌ فقَطْ.

والكَرَّاميَّةُ[٥] قالُوا: هوَ نُطْقٌ فقَطْ.

---

(١) رواه البخاري (١٣٩٩)، ومسلم (٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه البخاري (٣٩٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في (ظ): «أشققت».

(٣) رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٤) في (ل): «الإقرار».

(٥) الكرامية: فرقة تنسب إلى محمد بن كرام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانًا، وزعموا أن =

وإذا فعَلَ العبدُ فِعلًا لا يدُلُّ عَلَى الكفرِ كالفِسْقِ: فمَنْ أطلَقَ عليهِ الإيمانَ فبالنَّظرِ إلى إقرارِهِ، ومَنْ نفَى عنهُ الإيمانَ فبالنَّظرَ إلى كمالِهِ، ومَنْ أطلَقَ عليهِ الكُفرَ فبالنَّظرِ إلى أنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الكافرِ.

***

فصْلٌ

اختلَفَ العلماءُ: هلِ النُّطقُ بالشَّهادَتينِ شرطٌ لإجراءِ أحكامِ المؤمِنينَ في الدُّنيا مِنَ الصَّلاةِ عَليهِ والتَّوارُثِ والمناكحَةِ وغيرِها، غيرُ داخلٍ في مُسمَّى الإيمانِ، أو جزءٌ منهُ داخِلٌ في مسمَّاهُ؟

قولانِ للعلماءِ:

ذهَبَ الإمامُ النَّوويُّ رحمهُ اللهُ تَعالى إلى الثَّاني مِنهما، وحَكَى الاتِّفاقَ عليهِ، فقالَ في «شرحِ مسلمٍ»: اتفقَ أهلُ السُّنَّةِ منَ المحدِّثينَ والفقهاءِ والمتكلِّمينَ عَلى أنَّ المؤمنَ الَّذي يُحكَمُ بأنَّهُ مِنْ أهلِ القِبلةِ ولا يخلَّدُ في النَّارِ لا يكونُ إلَّا مَنِ اعتقَدَ بقلبِهِ دينَ الإسلامِ اعتِقادًا جازِمًا خاليًا منَ الشُّكُوكِ، ونطَقَ بالشَّهادتَينِ، فإنِ اقتصَرَ عَلى أحدِهما لَمْ يكُنْ مِن أهلِ القِبْلةِ أصْلًا، إلَّا إذا عجزَ عَنِ النُّطْقِ لخللٍ في لسانِهِ، أو لعدَمِ التَّمكُّنِ منهُ لمعالجةِ المنيَّةِ، أو لغيرِ ذلكَ، فإنَّهُ يكونُ حينئذٍ مُؤمنًا[١]. يعني: بالاعتقادِ مِن غيرِ لفظٍ[٢].

= المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان. انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٠٨)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص١٤١).

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٩).

(٢) «لفظ» ليس في (ل).

وفي دعوَى النَّوويِّ رحمَهُ اللهُ الاتِّفاقَ نظرٌ، بلِ القولانِ مشهورانِ ثابتانِ، والَّذي ذهبَ إليهِ جمهورُ المحققِينَ هوَ خِلافُ ما قالَهُ النَّوويُّ فقالُوا: النُّطقُ بالشَّهادَتَيْنِ شرطٌ لإجراءِ الأحكامِ، لا شطرٌ منَ الإيمانِ، قالُوا: وعليهِ فمَنْ صدَّقَ بقلبِهِ ولمْ يقرَّ بلسانِهِ معَ تمكُّنهِ منَ الإقرارِ فهوَ مؤمنٌ عندَ اللهِ.

قلْتُ: ويؤيِّدُ ذلكَ الحديثُ الصَّحيحُ، وهوَ قولُهُ ﷺ: «مَن ماتَ وهوَ يعلَمُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ دخَلَ الجنَّةَ»(١).

قالَ القاضِي عياضٌ: وقدْ يحتَجُّ بهِ مَن يرَى أنَّ مجرَّدَ معرفةِ القلبِ نافعةٌ دونَ النُّطقِ بالشَّهادتَيْنِ؛ لاقتصَارِهِ عَلى العِلْمِ(٢).

وأيضًا لو لمْ نقُلْ بهذا لَلَزِمَ أنَّ شخصَينِ اعتقَدَ كلُّ واحدٍ منهُما دِينَ الإسلامِ اعتِقادًا جازِمًا خاليًا مِنَ الشُّكوكِ، وماتا عَلى ذلكَ، أحدُهما خُلِّدَ في النَّارِ، والآخرُ في الجنَّةِ، معَ تساويهِما في العقيدةِ الحقِّ الصِّرْفةِ.

وهذا تحكُّمٌ؛ الأوَّلُ مَن أمكنَهُ النُّطقُ بالشَّهادَتينِ ولمْ ينطِقْ بهما، والثَّاني مَن لمْ يُمكنْهُ لخللٍ في لسانِهِ مَثلًا.

فإنْ قلْتَ: عدمُ نطقِهِ بهما دليلٌ عَلى عدمِ إيمانِهِ؟

قلْتُ: هذا خروجٌ عَنْ(٣) موضوعِ المسألةِ، إذْ فرْضُها في مَنْ(٤) إيمانُهُ ثابتٌ قطعًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٦) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٥٣).

(٣) في (ل): «من».

(٤) «من» ليس في (ل).

وأيضًا فالـمُنْجِي مِنْ عُقوبةِ الدُّنيا هوَ الإسلامُ باللِّسانِ، فيكُونُ الـمُنْجِي مِنْ عقوبةِ الآخرةِ هوَ الإيمانُ بالجَنانِ، فيُقتَلُ المرتدُّ، ومَن لا تُقبَلُ منهُ الجزيةُ ما لَمْ يؤمِنْ[1] بلسانِهِ، وإنْ لم يؤمِنْ بجَنانِهِ، ويخلُدُ في النَّارِ مَنْ أسلَمَ بلسانِهِ ولَمْ يؤمِنْ بجَنانِهِ؛ إذْ هوَ مُنافقٌ، والمنافقُ كافرٌ بنصِّ القرآنِ، والكافرُ مخلَّدٌ في النَّارِ إجماعًا.

فإنْ قلْتَ: فعلَى هذا أبو طالبٍ مِنَ النَّاجِيْنَ بدليلِ أنَّهُ آمَنَ بجَنانِهِ[2]، يدلُّ عليهِ[3] قولُهُ:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ دِيْنَ محَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أدْيَانِ البريَّةِ دِيْنَا[4]

قلْتُ: عَلى تقديرِ صحَّةِ هذا القَولِ منهُ وصدُورِهِ عنهُ، هوَ كاذبٌ في إخبارِهِ، بدليلِ عدمِ تديُّنِهِ بدينِ الإسلامِ معَ الرِّعايةِ لهُ مِن جانبِ الإمامِ، وامتهانِهِ لكلامِ الشَّارعِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، فهوَ ممَّن لاحَتْ عليهِ أَمَارَاتُ التَّكذيبِ، إذْ ليسَ حقيقَةُ التَّصديقِ أنْ يقَعَ في القلبِ نسبةُ التَّصديقِ للخبرِ أو المخبِرِ مِن غيرِ إذْعانٍ وقَبولٍ، بلْ هوَ إذعانٌ وقَبولٌ لذلِكَ، بحيثُ يقَعُ عليهِ اسمُ التَّسليمِ كما صرَّحَ بذلكَ الأئمَّةُ، فتأمَّلْ.

ومما ينبَغِي التَّنبيهُ لهُ هوَ أنَّ الَّذي يُشترَطُ لصحَّةِ الإيمانِ النُّطقُ بالشَّهادتينِ[5]،

---

(١) «يؤمن» ليس في (ل).

(٢) روى مسلم (٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لعمه: «قل: لا إله إلا الله، أشهد لك بها يوم القيامة»، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون: إنَّما حمله على ذلك الجزع لأقررت بها عينك، فأنزل الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(٣) في (ظ): «لذلك».

(٤) انظر: «سيرة ابن إسحاق» (ص١٥٥)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ١٨٨)،

(٥) في (ظ): «للشهادتين».

فلعلَّ كلامَهُ مخصُوصٌ بكافرِ الأصلِ، وإلَّا فالفقَهاءُ مصرِّحونَ حاكمُونَ بصحَّةِ الإسلامِ تَبَعًا للأصلِ مِنْ غيرِ نكيرٍ بينهُمْ.

فتأمَّلْ تحقيقاتٍ لا تراهَا مسطورةً في غيرِ هذا الكتابِ، بلْ هوَ ممَّا فَتَحَ بها عَلى عَبدِهِ الفَتَّاحُ الوهَّابُ.

* * *

بابٌ
هلِ الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ

وقدْ وقَعَ في هذهِ المسألةِ بينَ الأئمَّةِ خلافٌ كبيرٌ ونزاعٌ كثيرٌ، ومذهَبُ الجمهورِ أنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطَّاعَةِ، وينقُصُ بالمعصيَةِ.

وأخرجَهُ أبو نُعيمٍ، وكذا الحاكِمُ عنِ الإمامِ الشَّافعيِّ بلفظِ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، ويزيدُ وينقُصُ[١].

وبهِ قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وإسحاقُ بنُ راهُويَهْ.

وقالَ بهِ منَ الصَّحابةِ عمرُ بنُ الخطَّابِ، وعليُّ بنُ أبي طالِبٍ، وابنُ مسعودٍ، ومعاذٌ، وأبو الدَّرداءِ[٢]، وابنُ عبَّاسٍ، وابنُ عمرَ، وعمَّارٌ[٣]، وأبو هُريرَةَ، وحذيفَةُ، وعائشةُ، وغيرهُمْ.

ومِنَ التَّابعينَ كعبُ الأحبارِ، وعُروةُ، وطاوسٌ، وعمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ[٤].

وقالَ عبدُ الرَّزاقِ: سمعْتُ مَنْ أدركْتُ مِنْ شُيوخِنا وأصحابِنا سُفيانَ الثَّوريَّ، ومالكِ بنِ أنسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرَ، والأوزَاعيِّ، ومعمَرِ بنِ راشِدٍ، وابنِ جُريجٍ،

---

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٤ ـ ١١٥)، والحاكم في «مناقب الشافعي» كما في «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٧٤) عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، و(٧٥) عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) في (ل): «عمارة».

(٤) انظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص١٨٠)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٩/ ٢٤٣)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٧). واللالكائي نقل ذلك بأسانيده عن جمع من الصحابة والتابعين والأئمة؛ انظر: «الاعتقاد» للالكائي (٥/ ١٠١٢ ـ ١٠٢٨).

وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ رضِيَ اللهُ عنهُمْ يقولونَ: الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ. وهذا قولُ ابنِ مَسعُودٍ، وحُذيفَةَ، والنَّخعيِّ، والحسنِ البصرِيِّ، وعطاءٍ، وطاوسٍ، ومجاهِدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ(١).

وصحَّ عنِ البخارِيِّ أنَّهُ قالَ: لقِيْتُ أكثرَ مِنْ ألْفِ رجلٍ مِنَ العلماءِ في الأمصارِ، فَمَا رأيْتُ أحدًا منهُمْ يختلِفُ في أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ(٢).

وقالَ أبو عُبَيدٍ: هوَ قولُ مالِكٍ، والثَّورِيِّ، والأوزاعِيِّ، ومَن بعدَهُمْ مِن أربابِ العلمِ والسُّنَّةِ الَّذينَ كانُوا مصابيحَ الهُدَى وأئمَّةَ الدِّينِ مِن أهلِ الحجازِ والعِراقِ والشَّامِ، وغيرِهِمْ(٣).

وقالَ بعضُهمْ: إنَّما توقَّفَ الإمامُ مالكٌ(٤) عنِ القولِ بنقصَانِ الإيمانِ خشيةَ أنْ يُتأوَّلَ عليهِ مُوافقةُ الخوارجِ الذِين يكفِّرونَ أهلَ المعاصِي منَ المؤمِنينَ بالذُّنوبِ، وقدْ قالَ مالكٌ بنُقصانِ الإيمانِ مثلَ قولِ جماعةٍ مِن أهلِ السُّنَّةِ(٥).

وقالَ ابنُ بطالٍ في «شرحِ صحيحِ البخارِيِّ»: مذهَبُ جماعةِ أهلِ السُّنَّةِ وخلَفِها أنَّ الإيمانَ قولٌ وعمَلٌ، يزيدُ وينقُصُ، والحجَّةُ عَلى زيادتهِ ونُقصانهِ ما أوردَهُ البُخارِيُّ مِن آياتٍ؛ يعني قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٧)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٨/ ٢٨٣).

(٢) رواه اللالكائي في «الاعتقاد» (١/ ١٩٣)، وصحح إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٧).

(٣) انظر: «الإيمان» لأبي عبيد (ص٦٦)، وانظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٧٩)، و«شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٧).

(٤) «مالك» من (ظ).

(٥) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٧)، و«شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٦).

هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقولَهُ تَعَالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقولَهُ تَعالى: ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقولَهُ تَعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقولَهُ تَعالى: ﴿فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقولَهُ تَعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢][١].

قالَ ابنُ بطَّالٍ: فإيمانُ مَن لَمْ تحصُلْ لهِ الزِّيادَةُ ناقصٌ[٢].

إذا تقرَّرَ ما ذكرنا مِن مذاهِبِ السَّلفِ وأئمَّةِ الخلَفِ فهِيَ مُتظاهرَةٌ مُتطابقَةٌ عَلى أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ.

وقالَ آخرُونَ: إنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ التَّصديقُ القلبيُّ الَّذِي بلغَ حدَّ الجزمِ والإذعانِ، وهوَ لا يُتصوَّرُ فيهِ زيادةٌ ولا نُقصَانٌ، حتى إنَّ[٣] مَن حصَلَ لهُ حقِيقةُ التَّصدِيقِ، فسواءٌ عمِلَ الطَّاعاتِ أمِ ارتكَبَ المعاصِي، فتصديقُهُ لا تغيُّرَ فيهِ أصْلًا، والآياتُ الدَّالَّةُ عَلى زيادَةِ الإيمانِ محمُولةٌ عَلى زيادَتِهِ في عصرِ النَّبيِّ ﷺ بزيادةِ ما يُؤمنونَ بهِ ممَّا يتجدَّدُ مِنَ الفرائضِ.

قالَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ التَّيميُّ[٤] الأصبهانيُّ: الإيمانُ في اللُّغةِ هوَ التَّصديقُ، فإنْ عُنِيَ بهِ ذلِكَ، فلا يزيدُ ولا ينقُصُ؛ لأنَّ التَّصدِيقَ

---

(١) ذكر البخاري هذه الآيات في «صحيحه» أول (كتاب الإيمان)، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس».

(٢) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٦).

(٣) في (ظ): «أنه».

(٤) في النسختين وفي «شرح صحيح مسلم»: «التميمي»، وقد تقدم التنبيه في أول الرسالة أن الصواب: «التيمي» كما في مصادر ترجمته.

ليسَ شَيئًا يَتجزَّأُ حتَّى يُتصوَّرَ كمالُهُ مرةً ونَقْصُهُ[١] أُخرَى[٢].

وقالَ ابنُ بطَّالٍ: وأمَّا التَّصدِيقُ باللهِ تَعَالى وبرسُولِهِ ﷺ فلا ينقُصُ، ولذلِكَ توقَّفَ الإمامُ مالكٌ رضِيَ اللهُ عنهُ في بعضِ الرِّواياتِ عنِ القولِ بالنُّقصانِ؛ إذ لا يجوُز نقصَانُ التَّصديقِ؛ لأنَّهُ إذا نقصَ صارَ شاكًّا، وخرَجَ عَن اسمِ الإيمانِ[٣].

وعَلى هذا القولِ أكثرُ المتكلِّمينَ، وأنكَرُوا زيادَتَهُ ونُقصانَهُ، وقالُوا: مَتى قَبِلَ الزِّيادةَ كانَ[٤] شكًّا وكُفرًا.

قالَ الإمامُ النَّووِيُّ: قالَ المحقِّقونَ مِن أصحابِنا المتكلِّمِينَ: نفسُ التَّصديقِ لا يزيدُ ولا ينقُصُ، والإيمانُ الشَّرعِيُّ يزيدُ وينقُصُ بزيادَةِ ثمراتِهِ ـ وهيَ الأعمالُ ـ ونقصانِها، قالُوا: وفي هَذا توفيقٌ بينَ ظواهِرِ النُّصوصِ الَّتي جاءَتْ بالزِّيادةِ وأقاوِيلِ السَّلَفِ، وبينَ أصلِ وضعِهِ في اللُّغةِ[٥].

قالَ النَّوويُّ: وهذا الَّذِي قالَهُ هؤلاءِ وإنْ كانَ ظاهِرًا حسنًا، فالأظهَرُ ـ واللهُ أعلَمُ ـ أنَّ نفسَ التَّصديقِ يزيدُ بكثرَةِ النَّظرِ وتظاهُرِ الأدلَّةِ، ولهذا يكُونُ إيمانُ الصِّدِّيقِينَ أقوَى مِن إيمانِ غيرِهِمْ، بحيثُ لا تعتريهِمُ الشُّبَهُ، ولا يتزَلزَلُ إيمانُهُمْ بعارضٍ، بلْ لا تزالُ قلوبهُمْ مُنشرِحةً نيِّرَةً، وإنِ اختلفَتْ عليهُمُ الأحوالُ، وأمَّا غيرُهُمْ مِنَ المؤلَّفَةِ ومَن قارَبَهُمْ ونحوَهُمْ، فليسُوا كذلِكَ.

---

(١) في (ظ): «ونقصانه».

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٥٦).

(٤) في (ظ): «صار».

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٨).

فهـذا ممـا لا يمكِـنُ إنـكارُهُ ولا يتشـكَّكُ عاقِـلٌ فـي أنَّ نفـسَ تصديـقِ أبـي بكـرٍ رضـيَ اللهُ عنـهُ لا يسـاويْهِ تصدِيـقُ آحـادِ النَّـاسِ، ولهـذا قـالَ البخـاريُّ فـي «صحيحِـهِ»: قـالَ ابـنُ أبـي مُليكَـةَ: أدركْـتُ ثلاثيـنَ مِـن أصحـابِ رسُـولِ اللهِ ﷺ كلُّهُـمْ يخـافُ النِّفـاقَ عَلـى نفسِـهِ، ومـا منهُمْ أحـدٌ يقـولُ: إنَّهُ علـى إيمـانِ جبريلَ وميكائيـلَ[١]، انتَهـى كلامُ النَّـوويِّ[٢].

ويؤيِّدُهُ ـ كما قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ ـ أنَّ كلَّ أحدٍ يعلَمُ أنَّ ما في قلبهِ يتفاضَلُ حتَّى إنهُ يكونُ في بعضِ الأحيانِ أعظَمَ يقِينًا وإخلاصًا وتوكُّلًا منهُ في بعضِها، وكذلِكَ في التَّصديقِ والمعرفَةِ بحسبِ ظهورِ البراهينِ وكثرَتها، انتَهى[٣].

وقـالَ إبراهيـمُ[٤] خليـلُ الرَّحمـنِ عليـهِ الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقـرة: ٢٦٠]؛ أي: ليـزدادَ بصِيرةً وسـكُونًا بمشـاهدَةِ العَيانِ، فـإنَّ عَينَ اليقِينِ فيـهِ طُمأنينَـةٌ ليسَـتْ في علـمِ اليقِيـنِ، ولأنَّا لا نشُـكُّ فـي أنَّ تصدِيقَ الأنبيـاءِ أعلَى وأكمَـلُ مِـن تصديـقِ غيرهِمْ.

إذا علمْـتَ القـولَ بزيـادةِ الإيمـانِ القلبـيِّ عَلـى الرَّاجـحِ، والإيمـانِ القولـيِّ والعملـيِّ إجماعًـا: فكُـنْ أيُّهـا المخاطَـبَ فـي نفِيـسِ عمُركَ فـي تحصيلِ مزيـدٍ مِنَ الإيمـانِ بإخلاصِ النِّيَّةِ، وحُسْـنِ اليقِينِ، وصِـدْقِ التَّوكُّلِ، وكثرةِ الصَّـلاةِ والطَّاعاتِ المفروضَـةِ والمندوبَـةِ، وتـركِ مـا للنَّفسِ مِـنْ شـهواتٍ نفسـانيَّةٍ أو بهيميَّـةٍ، محرَّمَةٍ

(١) ذكره البخاري تعليقًا قبل حديث (٤٨)، ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٧)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٢/ ٥٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٤٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٤٦).

(٤) «إبراهيم» من (ل).

أو مكروهَـةٍ، وإيَّـاكَ ثـمَّ إيَّـاكَ أنْ يقَـعَ منكَ نقْصٌ فـي إيمانِـكَ بارتـكابِ معصيةٍ مِن معاصِـي اللهِ تَعَالـى، فتقَعَ في خُسـرانِ عمُرِكَ النَّفيـسِ الَّذي لا تعدِلُ لحظَـةٌ منهُ الدُّنيا ومـا فيهـا، وهـوَ رأسُ مالِكَ، الَّـذِي تربحُ فيـهِ السَّـعادةَ الأبديَّـةَ، والعِيْشَـةَ المرضيَّةَ، بـلْ كُـن دائمًا سـاعِيًا في صفاءِ قلبـكَ مِن الكـدوراتِ البشـريَّةِ، ذا تجديدٍ لـهُ، فكلَّما صفَّيْتَـهُ مِـنْ كَدَرٍ وحـدَثَ فيهِ كَدَرٌ آخرُ مِنْ جنسِـهِ أو مِن غيرِهِ سـعيْتَ فـي تنقِيَتِهِ مِنهُ، حتَّـى لا يـزال قلبُـكَ صافِيًـا، وأنـتَ بالاجتهـادِ في إصلاحِـهِ سـاعِيًا، بكثـرةِ الصَّفاءِ والطَّاعَـةِ، وتـركِ شـهواتِ النَّفـسِ، فكلَّمـا تحركْتَ إلى شـهوةٍ فتداركْهـا ببصِيرتِكَ، وفِـرَّ مِنهـا بصـدقِ الالتجاءِ إلى مـولاكَ، وكُن مسـتَنصِرًا بربِّـكَ عَلى قلبِكَ، مُسـتعِينًا بقلبِـكَ عَلى نفسِـكَ، فبـدوامِ تصفِيتِكَ تحصُـلُ جمعيَّتُكَ.

وأكثرُ الصُّوفيَّةِ عَلى أنَّ الصُّوفيَّ إنَّما سُمِيَّ بذلِكَ لكثرَةِ تصفِيتِهِ قلبَهُ.

قالَ سهلُ بنُ عبدِ اللهِ[1]: الصُّوفيُّ مَنْ صفَا مِنَ الكَدَرِ، وامتلأَ مِنَ العِبَرِ، وانقطَعَ إلى اللهِ عنِ البَشَرِ، وتساوَى عندَهُ الذَّهَبُ والـمَدَرُ[2].

فاللَّهُمَّ اجعلْنا[3] منهُمْ، آمينَ.

***

(١) سهل بن عبد الله التستري، أبو محمد، أحد أئمة الصوفية وعلمائهم والمتكلمين في علوم الرياضات والإخلاص وعيوب الأفعال، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: «التعرف على مذهب أهل التصوف» للكلاباذي (ص٢٥).

(٣) في (ل): «فالله سبحانه وتعالى يجعلنا».

خاتمةٌ

وقعَ بينَ الأئمَّةِ في صحَّةِ إيمانِ المقلِّدِ نِزاعٌ كثيرٌ، وخِلافٌ كبيرٌ، والرَّاجِحُ عِندَ المحقِّقينَ صِحَّةُ إيمانِهِ.

قالَ بعضُهُمْ: إنَّ مَن قالَ بإيمانِ المقلِّدِ مِن أهلِ السُّنَّةِ ومَن لمْ يقُلْ بهِ متَّفقونَ عَلى أنَّ مقابِلَ التَّقليدِ هوَ الاستدلالُ بالأثرِ على المؤثِّرِ، وبالمصنُوعِ عَلى الصَّانعِ، ولا يلزَمُ منهُ الاقتدارُ عَلى إيرادِ الحُجَجِ ودَفْعِ الشُّبهِ لو اعترَضَ عليهِ مُبتدعٌ، بلْ ذلِكَ مِنْ فروضِ الكفايةِ.

وحينئذٍ لم يوجَدْ بينَ المسلمينَ مقلِّدٌ قطُّ، إذ أجهلُهُمْ كالرُّعاةِ وسكَّانِ البوادِي إذا رأى شَيئًا عَجِيبًا يقولُ: سُبحانَ مَنْ خلقَهُ، وهذا منهُمْ استدلالٌ منهُمْ على موجِدِ العالمِ، فكيفَ بمَنْ نشأ بينَ العلماءِ والوعَّاظِ، ولازمَ الجماعةَ والجمُعةَ؟!

قالَ السَّعدُ التَّفتازانيُّ[1] في «شرحِ المقاصِدِ»: ليسَ الخلافُ في هؤلاءِ الَّذِينَ نشَأووا في دِيارِ الإسلامِ مِنَ الأمصارِ والقُرَى والصَّحَارى، ولا الَّذِينَ يتفكَّرُونَ في خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ، فإنَّ هؤلاءِ كلَّهمْ مِنْ أهلِ النَّظرِ والاستدلالِ، بلْ فيمنْ نشأ في[2] شاهِقِ جَبَلٍ، ولمْ يتفكَّرْ

(١) سعد الدين التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله، الإمام المفسر الأصولي، نشأ بمدينة تفتازان في خراسان، ورحل في طلب العلم، انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول، وله مصنفات في مختلف العلوم، منها: «حاشية على الكشاف»، و«الفتاوى الحنفية»، و«التلويح في كشف حقائق التنقيح» في أصول الفقه، و«النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ» في اللغة، و«مختصر المعاني» في البلاغة. توفي بسمرقند سنة (٧٩١هـ). انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٢)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٢٨٥)، و«طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٣١٩).

(٢) في (ظ): «على».

فـي ملكُـوتِ(١) السَّـماواتِ والأرضِ، وأخبـرَهُ إنسـانٌ بما يجِـبُ اعتقـادُه، وصدَّقهُ عليـهِ بمجـرَّدِ إخبـارِهِ(٢) مِن غيـرِ تفكُّـرٍ وتدبُّـرٍ(٣)، واللهُ سُـبحانَهُ وتَعَالـى أعلَمُ.

نسألُهُ سبحانَهُ أنْ يجعَلَنا بهِ(٤) منَ العارفينَ، وبعفوهِ في الدَّارَيْنِ مِنَ الفائزِينَ، وبما لدَيْنا منَ الموقِنينَ، وصلَّى اللهُ عَلَى سيدِنا محمَّدٍ خاتمِ النَّبيينِ والمرسَلِينَ، وعلى آلِ كلٍّ وصحبِهِ أجمَعينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ(٥).

* * *

(١) في (ظ): «خلق».

(٢) في النسختين: «بما يجِبُ وصدَّقهُ عليهِ اعتقادُهُ بمجرَّدِ إخبارِهِ»، والتصويب من «شرح المقاصد».

(٣) انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٥/ ٢٢٣).

(٤) «به» من (ظ).

(٥) وجاء في (ل): «تمَّتْ هذِهِ النسخةُ المباركَةُ في يومِ الثَّلاثاءِ، ثامنَ شهرِ ربيعِ الثَّاني، مِن سنةِ أحدٍ وأربعِينَ وألفٍ، بمدرسَةِ السليميَّةِ، عَلى يدِ الفقيرِ إلى اللهِ تَعَالى أحمدَ بنِ يحْيَى الأكرَمِيِّ الصَّالحيِّ، عُفِيَ عنهُ بمنِّهِ».